

الصرف / المرحلة الثانية ج - د . ميرفت يوسف كاظم التصغير

وهو لغة: التقليل. واصطلاحاً: تغيير مخصوص يأتي بيانه، وقد سبق أنه من الملحَق بالمشتقات لأنه وصف في المعنى. وفوائده تقليل ذات الشيء أو كميته، نحو كَأَيْب ودُرَيْهَمَات، وتحقير شأنه نحو رُجَيْل، وتقريب زمانه أو مكانه، نحو قُبَيْل العصر، وبُعَيْد المغرب، وفُويق الفَرَسَخ، وتُحَيِّت البَرِيد، أو تقريب منزلته نحو صَدِيقِي أو تعظيمه نحو قول أوس بن حَجْر:

فُويقُ جُبَيْلٍ شَامِخِ الرَّأْسِ لَمْ تَكُنْ ... لِنَبْلُغُهُ حَتَّى تَكِلَّ وَتَعْمَلَا

وزاد بعضهم التمليح نحو بُنْيَة وَحُبَيْب، في بنت وحبیب، وكلها ترجع للتحقير والتقليل.

وشرط المصغر

١ أن يكون اسماً، فلا يصغر الفعل ولا الحرف، وشذ قوله:

يَا مَ أَمِيلِحَ غَزَلَانَا شَدَنْ لَنَا ... مِنْ هَوْلِيَاءِ الضَّالِّ وَالسَّلْمِ

٢ والأو يكون متوغلاً في شبه الحرف؛ فلا تصغر المضمرات ولا المبهمات ولا مَنْ وكَيْفَ ونحوهما، وتصغيرهم لبعض الموصولات وأسماء الإشارة شاذ، كما سيأتي:

٣ وأن يكون خالياً من صيغ التصغير وشبهها؛ فلا يصغر نحو كَمَيْت وشُعَيْب؛ لأنه على صيغته، ولا نحو مُهَيِّمٍ وَمُسَيِّطِرٍ؛ لأنها على صيغة تشببه.

٤ وأن يكون قابلاً للتصغير، فلا تصغر الأسماء المعظمة كأسماء الله تعالى وأنبيائه وملائكته، وعظيم وجسيم، ولا جمع الكثرة، ولا كلّ وبعض، ولا أسماء الشهور والأسبوع على رأى سيبويه.

وأبنيته ثلاثة: فُعَيْل، وفُعَيْعِل، وكفْلَيْس، ودُرَيْهَم، ودُنَيْبِير، وضع هذه

الأمثلة الخليل. وقال: عليها بُنِيَّت معاملة الناس. والوزن بها اصطلاح خاص بهذا

الباب، لأجل التقريب، وليس على الميزان الصرفي، ألا ترى أن نحو أَحْيَمِر

وَمُكَيِّرِم

وسُفَيْرِج: وزنها الصرفي أَفْيَعِل، ومَفْيَعِل، وفُعَيْل، وأما التصغيري فهو فُعَيْعِل في الجميع.

والأصل في تلك الأبنية فُعَيْل وهو خاص بالثلاثي، ولا بدّ من ضم الأوّل ولو

تقديراً، وفتح ثانيه، واجتلاب ياء ثالثة ساكنة، تسمى ياء التصغير. ويُقتصر في

الثلاثي على تلك الأعمال الثلاثة، فليس نحو لُغَيْز: للغز، وزُمَيْل للجبان تصغيراً،

لسكون ثانيهما، وكون الياء ليست ثالثة.

وإن كان المصغر متجاوزاً الثلاثة احتيج إلى زيادة عمل رابع، وهو كسر ما بعد ياء

التصغير، وهو بناء فُعَيْعِل كجعيفر في جعفر.

ثم إن كان بعد المكسور حرف ليين قبل الآخر. فإن كان ياء بقي كقنديل، فنقول في

قُنَيْدِيل، وإلا قلب إليها، كمصبيح وعُصيفير. في مصباح وعصفور، وهو بناء

فُعَيْعِل.

ويُتوصَّل إلى هذين النبايين بما تُوصَّل به إلى ١ بناءً فَعَالِلِ وفعَالِيلِ في التفسير من الحذف وجوبًا، أو تخييرًا، فتقول في سَفَرَجِل و فَرَزْدِق، ومستخرج وألندد، ويلندد، وحيزبون: سَفِيرَج، و فَرِيَزْد أو فَرِيَزِق و مُخَيَّرَج، و أَلَيْد، و يُلَيْد. و حُزْبِيْن، و في سرندي، و علندي، سُرَيْند و عُلَيْند، أو سُرَيْد و عُلَيْد، مع إعلالهما إعلال قاضٍ. و كما جاز في التفسير تعويض ياء قبل الآخر مما حذف، يجوز هنا أيضًا، فتقول سَفِيرَج و سَفِيرِيَج، كما قلت في التفسير: سَفَارِج و سَفَارِيَج، ولا يمكن زيادتها في تكسير وتصغير نحو احرنجام مصدر احرنجم، لاشتغال محلها بالياء المنقلبة عن الألف في المفرد.

وما جاء في بابي التصغير والتكسير مخالفًا لما سبق فشاذ، مثاله في التفسير جمعهم مكانًا على أمكن، ورهُطًا و كُرَاعًا على أراهط وأكارع، وباطلاً وحديثًا على أباطيل وأحاديث، وللقياس: أَمَكْنَة، و أَرُهْط أو رُهْوط، و أكرعة، و بواطل، و أحدثه، و مثاله: في التصغير تصغيرهم مَغْرِبًا و عِشَاء على مُغْيِرْبَان و عُشْيَان، و إنسانًا و لَيْلَةً، على أَنْيَسِيَان و لَيْلِيَّة، و رَجَلًا على رُوَيْجِل، و صَبِيَّة و غَلْمَة و بَنُون على أَصْيَبِيَّة، و أغيلمة، و أَبْيُون، و عَشِيَّة على عَشِيْشِيَّة، و القياس: مُغْيِرْب، و عُشْي، و أَنْيَسِيْن، و لَيْلِيَّة، و رُجَيْل، و صَبِيَّة، و غَلْمَة، و بَنِيُون و عُشِيَّة. و قيل: إن هذه الألفاظ مما استغنى فيها بتكسير وتصغير مهمل، عن تكسير وتصغير مستعمل.

ويستثنى من كسر ما بعد ياء التصغير، فيما تجاوز الثلاثة: ما قبل علامة التانيث كشجرة و حُبْلَى، و ما قبل المدة الزائدة قبل ألف التانيث كحمراء، و ما قبل ألف أفعال، كأجمال و أفراس، و مما قبل فَعْلَان الذي لا يُجمع على فعالين، كسكران و عثمان، فيجب في هذه المسائل بقاء ما بعد ياء التصغير على فتحه للخفة، و لبقاء أَلْفَى التانيث و ما يشبههما في منع الصرف و للمحافظة على الجمع، فتقول: شَجِيْرَة و حُبْلَى، و حُمَيْرَاء، و أُجَيْمَال، و أَفَيْرَاس و سُكَيْرَان، و عُثَيْمَان؛ لأنهم لم يجمعوها على فعالين كما جمعوا عليه سِرْحَانًا و سُلْطَانًا، و لذا تقول في تصغيرهما: سُرَيْحِيْن و سُلَيْطِيْن، لعدم منع الصرف بزيادتها، فلم يبالوا بتغييرهما تصغيرًا و تكسيرًا

لا تقلب الألف ياء فيما يأتي:

أولاً: في الصفات مطلقًا، سواء كان مؤنثها خاليًا من التاء، وهو الأصل، أو بالتاء حملاً على الصفات التي تمنع من الصرف، نحو سكران و جوعان و عريان و ندمان و قطوان: للبطيء، تقول في تصغيرها: سكيران، و جويعان، و عريان، و نديمان، و قطيان.

ثانياً: في الأعلام المرتجلة، نحو مروان، و عثمان، و عمران، و سعدان، و غطفان، و سلمان، تقول في تصغيرهما: مريان و عثمان، و عميران.. إلخ. أما عثمان، اسم جنس لفرخ الحباري، و سعدان: لنبت، فيقال في تصغيرهما: عثيمين، و سعديين. ثالثاً: أن تكون الألف رابعة في اسم جنس، ليس على فلان مثلث الفاء ساكن العين، كظربان و سبعان، و يقال في تصغيرهما ظرربان و سبيعان. رابعاً: أن تكون الألف خامسة في اسم جنس، أو في حكم الخامسة، وذلك بحذف بعض الأحرف التي قبلها، نحو زعفران، و عقربان، و أفعوان، و صليان: للحية،

وعبوثران: لنبت، تقول في تصغيرهما: زعيفران، وعقيربان، وأفعيعيان،
وصليليان، وعبيثران. وأما إذا كانت الألف زائدة على ذلك فتحذف، نحو قرعلانه:
دويبة عظيمة البطن، تقول في تصغيرها: قريعبة.
ويكسر ما بعد ياء التصغير، لتقلب الألف ياء فيما إذا كانت رابعة في اسم جنس
على فلان، مثلث الفاء =

ويستثنى من التوصل إلى بنائي فُعَيْعِيل، بما يُتَوَصَّلُ به إلى بناء مَفَاعِلٍ وَمَفَاعِيلِ،
عِدَّةُ مسائل جاءت على خلاف ذلك، لكونها مُحْتَمَّةٌ بشيءٍ مقدر انفصاله، والتصغير
ترد ١ على ما قبله، والمقدر الانفصال هو ما وقع بعد أربعة أحرف: من ألف تأنيث
ممدود كَقُرْفُصَاءَ، أو تائه كحَنْظَلَةَ، أو علامة نَسَبٍ كَعَبْقَرِي، أو ألف ونون زائدتين،
كزَعْفَرَانٍ وَجُلْجَلَانَ، أو علامتي تثنية، كَمُسْلَمَيْنِ وَمُسْلِمَانَ، أو علامتي جمع
تصحيح المذكر والمؤنث، كجعفرين وجعفرين ومسلمات، أو عَجْزِي المضاف
والمَزْجِي، فهذه كلها يخالف تصغيرها تكسيرها، تقول في التصغير: قُرَيْفُصَاءَ،
وَحُنَيْظَلَةَ، وَعُبَيْقَرِي، وَزُعْفِرَانَ، وَجُلْجَلَانَ وَمُسَيْلَمَيْنِ أَوْ مُسَيْلِمَانَ، وَجُعَيْفِرَيْنِ أَوْ
جُعَيْفِرُونَ، وَمُسَيْلِمَاتٍ، وَأَمِيرِيءِ الْقَيْسِ وَبُعَيْلَبَكِّ، وتقول في تكسيرها: قَرَايِصَ،
وحناظل، وعباقر، وزعافر، وجلاجل، إذ لا لبس في حذف زوائدها تكسيراً، بخلاف
التصغير، لاللتباس بتصغير المجرى منها. وإذا أتت ألف التأنيث المقصورة رابعة،
ثبتت في التصغير، فتقول في حُبْلِي حُبَيْلِي، وتحذف السادسة والسابعة كلغَيْرِي:
للغز، وبردرايا: لِمَوْضِعٍ، فتقول: لُعَيْزٍ وَبُرَيْدِرٍ، وكذا الخامسة إن لم تسبق بمدة
كَقُرْقَرِي: لموضع، تقول فيها: قُرَيْقِرٍ، وإن سبقت بمدة خُيِّرَتْ بين حذفها وحذف ألف
التأنيث، كحباري: لطائر، وقُرَيْثًا لِتَمْرٍ، فتقول: حُبَيْرٍ أَوْ حُبَيْرِي، وقُرَيْثٍ أَوْ قُرَيْثًا.
واعلم أن التصغير يردّ الأشياء إلى أصولها:

فإن كان ثانی الاسم المصغر ليناً منقلباً عن غيره، يُرَدُّ إلى ما انقلب عنه. سواء كان
وأواً منقلبة ياء أو ألفاً، نحو قيمة وماء، تقول فيهما: فُؤَيْمَةٌ وَمُؤَيَّةٌ، إذ أصلهما قَوْمَةٌ

= ساكن العين، كحومان: لنبت، واحده حومانة وسلطان وسرحان، تقول في
تصغيرها: حويين، وسليطين، وسريحين، تشبيهاً لها بزليزل وقريطيس وسريبييل
تصغير زلزال وقرطاس مثلث الفاء وسربال.
وأما العلم المنقول فحكمه حكم ما نقل عنه، فإن نقل عن صفة فلا يكسر ما بعد ياء
التصغير، نحو سكران مسمى به، تقول في تصغيره سكيران، وإن نقل عن اسم
جنس فيكسر ما بعد ياء التصغير، هو سلطان مسمى به، تقول في تصغيره سليطين.
اهـ منه.

١ يعني أن التصغير يرد الحروف المقدره بعد الأحرف الأربعة المذكورة. ن.
وموّه بخلاف ثاني نحو: معتد، فإنه غير لين، فيصعّر على مُتَيْعِدٍ، وبخلاف ثاني
أدم، فإنه منقلب عن غير لين، فيقلب وأواً كالألف الزائدة من نحو ضارب،
والمجهولة من نحو صاب وعاج، فتقول فيها: أُوَيْدِمٍ، وَضَوَيْرِبٍ وَصُوَيْبٍ وَعُوَيْجٍ.
وأما تصغيرهم عيداً على عُيَيْدٍ، مع أنه من العود فشاذاً، دعاهم إليه خوف الالتباس
بالعود أحد الأعواد. أو كان ياءً منقلبة وأواً أو ألفاً، كموقن وناب، تقول فيهما: مُيَيْقِنٍ

وُنُنَيْب، إذ أصلها مُنَيْبٌ وَنَيْبٌ. أو كان همزة منقلبة ياء كذئب، تقول فيه: ذُؤَيْبٌ. أو كان أصله حرفاً صحيحاً غير همزة نحو ذُنَيْبِيرٌ فى دِينَار، إذ أصله دِنَارٌ، بتشديد النون.

ويجربى هذا الحكم فى التفسير الذى يتغير فيه شكل الحرف الأول، كموازين وأبواب وأنياب بخلاف نحو قِيمٍ وَدِيمٍ.

وإن حذف بعض أصول الاسم، فإن بقى على ثلاثة كشاكٍ وقاضٍ، لم يُرَدِّ إليه شيء، بل شُوَيْكٍ وقُوَيْضٍ، بكسر آخره مَنْوَنًا، رفعاً وجرًا، وشُوَيْكِيًّا وقُوَيْضِيًّا نصبًا، وإلا رُدَّ، نحو كُلِّ وَحَدِّ وَعَدِّ بحذف الفاء فيها، ومُدِّ وَقُلِّ وَبِعِّ بحذف العين أعلامًا، ونحو يدٍ ودمٍ، بحذف لامهما، ونحو قَهِّ وَفَهِّ وَشَهِّ، بحذف الفاء واللام، ورَهِّ بحذف العين أعلامًا أيضًا، فنقول فى تصغيرها: أَكَيْلٌ، وَأَخَيْذٌ، وَوَعِيدٌ، بَرْدُ الْفَاءِ، وَمُنَيْذٌ وَقُوَيْلٌ وَبُيَيْعٌ، بَرْدُ الْعَيْنِ، وَيُدِيٌّ وَدُمِيٌّ، بَرْدُ اللَّامِ، وَوُقِيٌّ وَوُفِيٌّ وَوُشِيٌّ، بَرْدُ الْفَاءِ وَاللَّامِ، وَرُأِيٌّ، بَرْدُ الْعَيْنِ وَاللَّامِ.

أما العلم الثنائى الوضع، فإن صح ثانيه كَبَلٌ وَهَلٌّ، ضَعِفَتْ أو زِيدَتْ عليه ياء، فيقال: بُلَيْلٌ أو بُلِيٌّ، وَهَلَيْلٌ أو هُكِيٌّ وإلا وجب تضعيفه قبل التصغير، فيقال فى لَوٍ وما وكِيٌّ أعلامًا: لَوِيٌّ وَكِيٌّ، بتشديد الأخير، وماء، بزيادة ألف للتضعيف وقلب المزيدة همزة، إذ لا يمكن تضعيفها بغير ذلك وتصغر تصغير دَوٍ وَحِيٌّ وماء، فيقال لَوِيٌّ وَكِيٌّ وَمُوِيٌّ، كما يقال دَوِيٌّ وَحِيٌّ ومويه، إلا أن هذا لامه هاء، فرَدَّ إليها.

وإن صغر المؤنث الخالى من علامة التأنيث، الثلاثى أصلا وحالا، كدارٍ وسنٍ وأذنٍ وعينٍ، أو أصلاً كِيدٍ، أو مآلاً فقط كحُبْلِيٍّ وَحَمْرَاءِ، إذا أريد تصغيرهما تُصْغِيرٌ ترخيمٌ كما سيأتى، وكسماءٍ مطلقًا، أى ترخيما وغيره، لحقته التاء إن أمن اللبس، فنقول

دُؤَيْرَةٌ، وَسُنَيْبَةٌ وَعُيَيْبَةٌ وَأُدَيْبَةٌ، وَحُبَيْبَةٌ، وَحُمَيْرَةٌ، وفى غير الترخيم حُبَيْكِيٌّ وَحُمَيْرَاءٌ كما سلف، وَسُمَيْبَةٌ، وَأصله سُمَيْبِيٌّ بثلاث ياءات، الأولى للتصغير، والثانية بدل المدة، والثالثة بدل الهمزة المنقلبة عن الواو، لأنه من سَمَا يَسْمُو، حُذِفَتْ منه الثالثة لتوالى الأمثال، ولو سَمِيَتْ به مذكراً حُذِفَتْ التاء، فنقول: سَمِيٌّ، لتذكير مسماه، وأما نحو شجرٍ وَبَقْرٍ فَلَا يُصْغَرُ بالتاء، لئلا يلتبس بالمفرد، وذلك عند من أنْتَهَمَا، وأما عند من ذَكَرَهما فلا إشكال، وكذا نحو زَيْنَبٍ وَسُعَادٍ لتجاوزهما الثلاثة، فيقال فيهما زَيْنَبٌ، وَسُعِيدٌ بتشديد الياء.

وشذ حذف التاء فيما لبس فيه، كحَرْبٍ وَذُؤُدٍ وَدِرْعٍ وَنَعْلٍ ونحوهما، مع ثلاثيتها، وإجلابها فيما زاد على الثلاثة، كُورَيْبَةٌ وَأُمَيْبَةٌ، ببياءين مدغمتين، الأولى للتصغير، والثانية بدل المدة، وقديديمة، ببيائين بينهما دال: الأولى للتصغير، والثانية بدل المدة، تصغير وراء، وأمام وقدام.

واعلم أن عندهم تصغيراً يسمى تصغير الترخيم، ولا وزن له إلا فُعَيْلٌ وَفُعَيْعِلٌ، لأنه عبارة عن تصغير الاسم بعد تجريده من الزوائد، فيصغر الثلاثى الأصول على فُعَيْلٍ، مجرداً من التاء، إن كان مسماه مذكراً، كحُمَيْدٍ فى حَامِدٍ وَمَحْمُودٍ وَمَحْمُودٍ وَأَحْمَدٍ وَحَمَّادٍ وَحَمُودٍ، ولا التفات إلى اللبس ثَقَّةً بالقرائن، وإلا فبالتاء كحُبَيْبَةٌ وَسُوَيْبَةٌ فى حُبْلِيٍّ وَسُودَاءِ، إلا الوصف المختص بالنساء كحائضٍ وَطالِقٍ،

فيقال في تصغيرهما: حَيِّضَ وَطَلَّقَ من غير تاء، لكونه في الأصل وصف مذكر، أي شخص حائض أو طالق، فإن صَغَّرْتَهُما لغير ترخيم، قلت: حُوِّضَ بِشَدِّ الياء، وطَوَّلِقَ، بقلب ألفهما واوًا، لأنهما ثانية زائدة.

وأما الرباعي فيصغر على فُعَيْلِ كقُرَيْطَسَ وَعُصَيْفِرَ في قِرطَاسٍ وَعُصْفُورٍ، ويصغر إبراهيم وإسماعيل ترخيما على بُرْيِهِ وَسُمَيْعٍ، ولغير ترخيم على بُرْيِهِمِ وَسُمَيْعِي، أو على أُبْيَرِهِ وَأَسْمِيعٍ، على الخلاف في أن الهمزة أو الميم واللام أولى بالحذف، ولا يختص تصغير الترخيم بالأعلام، على الصحيح.

ملاحظة:

الأول: تقدم أنه لا يصغر جمع على مثال من أمثلة الكثرة، لمنافاة التصغير للكثرة، وأجاز الكوفيون تصغير ما له نظير في الأحاد كُرْعَانٍ، فإنه نظير عثمان، فيقال في تصغيره رُغَيْفَانٍ. فمن أراد تصغير جمع رَدَّه إلى مفرده وصَغَّرَه، ثم يجمعه جمع مذكر إن كان لمذكر عاقل، وجمع مؤنث إن كان لمؤنث أو لغير عاقل، كقولك في غُلْمَانٍ وَجَوَارٍ وَدِرَاهِمٍ: غُلَيْمُونَ أَوْ غُلَيْمِينَ، وَجَوَيْرِيَاتٍ وَدُرَيْهَمَاتٍ.

وأما اسم الجمع واسم الجنس الجمعي فيصغران، لشبههما بالواحد.

الثاني: لا يُصَغَّرُ إلا المتمكن كما سبق، ولا يصغر من غيره إلا أربعة:

- ١ أفعال في التعجب.
 - ٢ والمزجي ولو عدديًا عند من بناه.
 - ٣ وذا وتا ومثناها وجمعهما.
 - ٤ والذي والتي كذلك.
- وحكمها: أن تصغير أفعال والمزجي كالمتمكن في هيئته، كما تقدم، بخلاف الإشارة والموصول، فيتترك أولهما على حاله: من فتح، كذا والذي، ضم كإلى، ويزاد في آخره المثني ألف، فتقول ذيا وتيا، ومنه قول رؤبة الراجز:
- أَوْ تَحْلَفِي بِرَبِّكَ الْعَلِيِّ ... أَنِّي أَبُو ذِيَالِكِ الصَّبِيِّ
- وَذِيَانٍ وَتِيَانٍ وَأُولِيَا، وَاللَّذِيَا وَاللَّذِيَانِ وَاللَّتِيَا وَاللَّتِيَانِ وَاللَّذِيِينِ مطلقًا، بفتح الياء المشددة أو كسرهما، أو التذْيُونِ في حالة الرفع، بضم الياء أو فتحها، على الخلاف بين سيبويه، والأخفش ٢، واللَّتِيَانِ جمع اللَّتِيَا، يعنى عن تصغير اللاتِي واللَاتِي عند سيبويه، وصَغَّرَهُمَا الأَخْفَشُ بقلب الألف واوًا، وحذف لامهما وهي الياء الأخيرة.
- وتقلب الهمزة في اللاتِي، فيقال اللُّويَا واللُّويْتَا، وضم لام اللُّويَا واللَّتِيَا لغَةً، كما في التسهيل، خلافًا للحريري في دُرَّةِ الخواص. وإنما ساغ تصغير الإشارة والموصول، لأنهما يوصفان ويوصف بهما، والتصغير وصف في المعنى كما سبق، ولذا مُنِعَ عمل اسم الفاعل مصغرا، كما منع موصوفا.